

طَيَّ الكتمان حتى العام ١٩٦٨، حين اصبح بإمكان المؤرخين والباحثين الاطلاع عليه لأول مرة (٥٢).

الخاتمة

كانت احداث القدس، التي واكبت موسم النبي موسى في العام ١٩٢٠، عفوية وجماهيرية وعنيفة. وقد اشارت وثائق وزارة الخارجية البريطانية الى ان آلاف الاشخاص شاركوا فيها، خاصة من الجانب الفلسطيني، وذلك على الرغم من ان هذه الاحداث كانت عفوية. وفي اعتقادي، يجب عدم الالتفات الى ادعاءات قادة الحركة الصهيونية ومؤرخيها في ما يتعلق بالتخطيط للانتفاضة وتواطؤ ضباط بريطانيين مع الفلسطينيين في هذا الامر. فهذه الادعاءات كانت مجرد جزء من الحملة الاعلامية التي شنَّها ضد الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين ضد الانتفاضة، بهدف التقليل من اهميتها، والضغط على الحكومة البريطانية لاستبدال الادارة العسكرية بأخرى مدنية، وتعيين موظفين جدد اكثر ولاء وحماساً لتطبيق المشروع الصهيوني.

كان توقيت الانتفاضة، على الرغم من عفويتها، ممتازاً، وذلك لأن جماهير غفيرة من المسلمين تجمهرت في المدينة في ذلك الوقت، ولأن عصبية الامم كانت على وشك اقرار نظام الانتداب على فلسطين، وادخال تصريح بلفور في صك الانتداب، ولأن بريطانيا كانت بصدد استبدال الادارة العسكرية بادارة مدنية، ومن ثم بتطبيق تصريح بلفور وانشاء «الوطن القومي» اليهودي. ولكن العقبة الرئيسية التي واجهت الانتفاضة كانت اقتصرها على مدينة القدس وعدم انتشارها الى القرى والمدن الفلسطينية الاخرى. وكان السبب الرئيس لتلك المحدودية عدم تبلور قيادة فلسطينية على مستوى فلسطين حتى ذلك التاريخ، وعدم احسان القيادة الفلسطينية، التي كانت موجودة آنذاك، استغلال الانتفاضة، عسكرياً واعلامياً وسياسياً.

وتشير المعلومات التي توفّرت لدي الى ان الانتفاضة لم تغرّر من السياسة الاستراتيجية البريطانية في فلسطين. فاذا كان هناك عدد من الموظفين في الادارة العسكرية، او عدد من المسؤولين في بريطانيا، يتعاطفون مع وجهة النظر الفلسطينية والعربية، فانه لم يكن لهم اي تأثير خلال الاحداث، او بعدها. وفي الواقع، لم اجد لهؤلاء المتعاطفين أثراً في وثائق وزارة الخارجية. وربما يعود السبب الى انهم كانوا مسؤولين من الدرجة الثانية، وليسوا من صانعي القرار. واكبر اثبات على عدم تأثير الانتفاضة في السياسة البريطانية هو ان بريطانيا ضغطت على عصبية الامم لتعيينها الدولة المنتدبة على فلسطين في « مؤتمر سان ريمو »، في نهاية نيسان (ابريل) (شهر الانتفاضة)، واصرارها على ان يحتوي صك الانتداب على تصريح بلفور، وعدم اجرائها اي تعديل في سياستها المتعلقة بانشاء «الوطن القومي» اليهودي. اضافة الى ذلك، فان السلطات البريطانية سرعان ما استبدلت الادارة العسكرية بادارة مدنية، الامر الذي كان في صالح الحركة الصهيونية، لأن الادارة المدنية، بعكس الادارة العسكرية، مخوّلة بوضع القوانين والانظمة في جميع النواحي المدنية. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الحركة الصهيونية من امتلاك اراضٍ جديدة خلال فترة الادارة العسكرية، ولكنها عادت لتشتري الاراضي بكميات كبيرة منذ انشاء الادارة المدنية، التي جعلت من فرز الملكيات العقارية ووضع القوانين والانظمة المتعلقة ببيع وشراء العقارات احدى اولوياتها الرئيسية. ومما يسترعي الانتباه ان بريطانيا نصّبت هربرت صموئيل، اليهودي الصهيوني، اول مندوب سام لها في فلسطين، بعد فترة قصيرة من عودة الهدوء والنظام الى شوارع مدينة القدس. ان عدم اجراء بريطانيا اي تغيير في سياستها المتعلقة بالمشروع الصهيوني وتعيينها هربرت صموئيل أول مندوب سام على فلسطين